



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

ملف انضمام لبنان الى منظمة التجارة الدولية في التداول من جديد

بدأت المساعي الاولى لانضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية الى سنة 1998 بهدف "وضع لبنان على خريطة التجارة العالمية" الا أن تحضير المستندات الأساسية لتقديم طلب الانضمام بدأ في أواخر عام 2000، وبأشر لبنان تسليم المستندات والتفاوض على مضمونها منذ العام 2002، وهو العام الذي تعتبره المنظمة "تاريخ بدء إجراءات انضمام لبنان". ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم لم يحصل لبنان على الموافقة ليصبح عضواً في المنظمة، علماً ان مدة المفاوضات تتراوح عادة بين سنتين وخمسة سنوات.

وبعد مرور خمسة عشر سنة على بدء المفاوضات، قام وفد من منظمة التجارة العالمية برئاسة جان بول تويليه بجولة من الزيارات بغية تفعيل عملية إنضمام لبنان إلى منظمة التجارة الدولية.

وقد تضاربت الآراء الرسمية حول انعكاسات الانضمام، فقد أعرب وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم عن الإيجابيات التي "ستحل" على الإقتصاد اللبناني وفي مقدمها "تثبيت لبنان على خارطة الإقتصادية العالمية، وزيادة التبادل التجاري بين لبنان والعالم عبر فتح أسواق 162 دولة أمام المنتجات اللبنانية". واذاف ان الانضمام سيجلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية مما يعزز النمو الإقتصادي ويساهم في خلق فرص عمل جديدة. إلا أن الإيجابيات، لم تمنع الوزير من الاعتراف ببعض سلبيات عملية الإنضمام، مؤكداً اننا "لن نأخذ من المنظمة إلا ما يناسب الإقتصاد اللبناني والمصلحة العامة."

في مقابل التوجه الإيجابي لوزير الاقتصاد، فان نظرة وزير الصناعة عكست تخوف القطاعين الصناعي والزراعي من الانضمام الى المنظمة. ويعلل الحاج حسن رأيه بالإتفاق الذي تمّ توقيعه مع الإتحاد الأوروبي والذي رفع العجز التجاري مع هذه المنطقة إلى أكثر من 7 مليارات دولار في السنة، عازياً السبب إلى عدم تكافؤ الإقتصاديين اللبناني والأوروبي في ظل غياب سياسة المعاملة بالمثّل. ويضيف الحاج حسن: "إن التجربة نفسها تكرّرت مع المنطقة العربية وأدت النتيجة عينها، وتالياً فإن ضعف القطاعين الصناعي والزراعي لن يسمح للبنان من الإفادة من هذا الإنضمام."

كما اعرب بيان الإتحاد العمالي العام من تخوفه ومعارضته لعملية انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية، قبل استكمال الضوابط الحمائية وتمكينه من تخفيض أكلاف الإنتاج بدء من أسعار الطاقة وأسعار الخدمات الباهظة والبنى التحتية المناسبة. واذاف البيان: "أن رأي العمال في هذه المسألة هو الأساس، ولا يمكن تجاوزه لأنهم المعنيون به قبل غيرهم، وهم الذين يكتنون بنار الاحتكار وكارتلات وكالات الأدوية الطبية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية أكثر من غيرهم."

من هنا نطرح في هذه الورقة بعض النقاط التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار خلال مرحلة التفاوض، علماً بأن الدخول باي افاق تجارة جديد يجب ان يستند الى دراسة جدية للفوائد والتكاليف المترتبة عليه لتفادي اعادة تكرار الانعكاسات السلبية التي ترتبت عن التجارب السابقة.



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

• فيما يتعلق بقطاع الزراعة:

أكد رئيس "تجمع المزارعين في البقاع"، رفضه انضمام لبنان إلى اتفاقية التجارة العالمية، مشيراً إلى أن وتيرة الصادرات اللبنانية لم ترتفع إلى دول "الاتحاد الأوروبي" بفعل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد، وعادت هذه الاتفاقية بالفائدة على هذه الدول. وبين رئيس التجمع، أن التجربة نفسها ستتكرر مع اتفاقية التجارة العالمية إذا انضم إليها لبنان، لأن التفاهات المتبادلة تشترط مواصفات تحمي الاقتصاديات والأسواق الخارجية، بينما لا يستطيع اللبنانيون الالتزام بها، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الدول الأخرى، وسلباً على الاقتصاد الوطني، في ظل الكلفة المرتفعة للإنتاج اللبناني، وبغياب الدعم الرسمي له مما سيفقده القدرة على المنافسة. ويشار هنا إلى أهمية وجود استراتيجية وطنية للنهوض بالقطاع الزراعي تأخذ بعين الاعتبار الوجهين الإجتماعي و البيئي فضلاً عن الوجة الإقتصادي لهذا القطاع. انطلاقاً من هذا المفهوم، هناك نقطتين أساسيتين يجب التنبه لهم عند اعداد ملف التفاوض مع منظمة التجارة العالمية لحماية الزراعات الوطنية:

حصص معدلات التعريفية الجمركية: وهي سياسة مزدوجة ومسموحة في اطار منظمة التجارة الدولية حيث يمكن تحديد الحصص (كوتا) الواردات وعدم تقييد التعريفية الجمركية على بعض السلع الزراعية الحساسة بالنسبة للاقتصاد اللبناني. علما ان تحديد هذه السلع يجب ان يتم من خلال التشاور مع تجمعات المزارعين.

الدعم على الصادرات: للدول النامية ان تحتفظ ببعض المرونة بدعم الصادرات وان تتمتع بمهل اضافية لرفع الدعم عن صادراتها، من هنا يجب على المفاوضين ان يدفعوا للتمتع بأطول مهل لرفع الدعم، مع العلم ان الولايات المتحدة الاميركية ما زالت تحتفظ بدعم لصادراتها الزراعية.

• فيما يتعلق بقطاع الصناعة:

أكد رئيس جمعية الصناعيين في لبنان ان «القطاع الصناعي اللبناني يحتاج إلى الدعم والحماية أسوة بما تقوم به الدول الصناعية في انحاء العالم».

ويشار هنا الى انه في اطار اجندة الدوحة للتنمية، فان لبنان غير مجبر على ربط جميع التعريفات الجمركية على الصناعات، وبالتالي يجب ان تحافظ المفاوضات على القدرة لبنان على اختيار القطاعات الصناعية التي سيقوم بربط تعرفتها الجمركية، وذلك لضمان حماية القطاعات الصناعية الناشئة وغير القادرة على المنافسة في حال تحريرها بالكامل.

كما ان دعم بعض الصادرات الصناعية، كما هو الحال بالنسبة للصادرات الزراعية، يشكل اداة سياسية مهمة لتعزيز الصناعات المحلية وبالتالي يجب على المفوضين عدم فقدانها أو



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التنازل عنها خلال المفاوضات، لأن أي تخفيض في كلفة الإنتاج المرتبطة بالنقل و الطاقة و المواد الخام تترجم بتخفيض كلفة اليد العاملة.

• فيما يتعلق بقطاع الخدمات:

أظهرت التجارب أن الدول المنضمة حديثا تتجه الى تحرير الكثير من الخدمات الأساسية والاستراتيجية في عملية انضمامها. مثل الخدمات القانونية، الخدمات الطبية، والخدمات البريدية والاتصالات، والخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، والخدمات الاجتماعية، والسياحة، والنقل، والمالية والخدمات المصرفية وغيرها. وهذه قطاعات حيوية وتؤمن حقوق اساسية للمواطن.

من هنا فانه يجب لبنان خلال مفاوضات الانضمام، محاولة المحاذرة على المرونة المتاحة في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (Gats)، الذي يعترف بحق البلدان النامية بالقيام بالتزامات أقل. كما ان احكام المعاملة الخاصة والتفضيلية ذات الصلة من اتفاقية الجاتس تسمح بتحرير عدد من القطاعات، وتحرير عدد أقل من أنواع المعاملات، وتسهيل الوصول إلى الأسواق بشكل تدريجي تمشيا مع حالة التنمية في البلاد التي تحتاج إلى استراتيجية وطنية لدعمها و تفعيلها.

وفقا لذلك، يتعين على لبنان:

عدم تحرير الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والكهرباء والطاقة والمياه والخدمات الصحية، بالإضافة إلى القطاعات الحساسة مثل النقل، والخدمات البريدية والشرطة والأمن

تأمين قدرت الدولة على تنظيم الأسعار والجودة، وجنسية مقدمي الخدمات

رفض نهج القائمة السلبية للمفاوضات بشأن الخدمات والتمسك بنهج القائمة الإيجابية وفقا لاتفاقية الجاتس

• **فيما يتعلق بتسهيل التجارة:** بعد توقيع اتفاقية بالي 2013، فان هناك التزامات جديدة يفرضها الانضمام الى منظمة التجارة الدولية وتتعلق بتسهيل التجارة. ويتضمن مفهوم تسهيل التجارة تلك السياسات التي تتناول دخول البضائع الى بلد معين، وتأمين تدابير الشفافية وتوفير المعلومات المتعلقة بدخول البضائع. وهي تتضمن متطلبات الجمارك والحد من الرسوم إلى القواعد التي تنظم العبور. والتشريعات اللبنانية لا تتطابق مع الكثير من البنود والالتزامات التي تحددها اتفاقية بالي، وبالتالي فان الانضمام سيترتب عليه المزيد من التعديلات التشريعية والاستثمار في البنى التحتية والمؤسساتية. وتنفيذ هذه الالتزامات



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

ستكون عملية مكلفة جداً، من هنا ضرورة التفكير والمطالبة بالمساعدات التقنية والمادية من أجل عدم ارهاق الخزينة اللبنانية بتكاليف تسهيل التجارة، علماً ان العائدات الاقتصادية المرجوة من هذه العملية غير مضمونة.

• فيما يتعلق بتخفيض التعرفة الجمركية:

ان تخفيض التعرفة الجمركية يؤدي الى انخفاض الدخل واهذا الانخفاض لا يمكن تعويضه باي طريقة في اطار التجارة الدولية كون لبنان سيكون ملتزماً بأحكام منظمة التجارة الدولية، فغالباً ما يتم التعويض عن هذا النقص بزيادة نسبة الضريبة غير المباشرة على الاستهلاك التي ترهق المستهلك. من هنا فان المقاربة الشاملة تفترض اعادة التفكير بالسياسات الضريبية الاكثر عدالة واكثر تحقيق لمبادئ اعادة التوزيع.

• ضرورة خلق مسار تشاركي ديمقراطي في التفاوض:

في اطار الاعداد للانضمام الى منظمة التجارة الدولية أعدت الحكومة اللبنانية عددا كبيرا من القوانين والتشريعات والمراسيم للتكيف مع متطلبات الانضمام، بما يشمل مجالات عدة: التجارة الدولية، التراخيص، المقاييس والمواصفات، مكافحة الإغراق، التمييز الضريبي، الرقابة على الأرباح، تحديث القانون التجاري، التمييز بين اللبنانيين والأجانب في منح تراخيص الاستيراد والتصدير. ومع ذلك ما تزال التشريعات اللبنانية غير مطابقة للمتطلبات بشكل كبير. وبالتالي فان آثار العضوية بدأت بشكل فعلي حتى قبل الانضمام، وقد تمت هذه الإجراءات التمهيديّة للانضمام من خلال مسار اتبعته الحكومة من دون اشراك الاطراف المعنية المختلفة على المستوى المحلي، ورعت المسار الدول الكبرى التي قد تتضارب مصالحها الاقتصادية في لبنان مع مصالح الاطراف الداخلية في لبنان. ويشار الى ان انضمام لبنان إلى المنظمة سيعرضه أيضاً للرقابة الدائمة تحت عنوان «فحص السياسات» الذي يقوم به المجلس العام للمنظمة دورياً للتأكد من تقييد الأعضاء بالتزاماتهم، لكن غالباً ما تتخطى تقارير مراجعة السياسات هذه الالتزامات، لتطال مسائل أخرى، كالإصلاحات المالية والاقتصادية، ودور الدولة، وسياسات الإنفاق والضرائب... وتستعين المنظمة بمؤسسات دولية أخرى، وخاصة صندوق النقد الدولي، وتعتمد تقارير فحص السياسات على برامج التصحيح الهيكلي. وبالتالي فإن انضمام لبنان لمنظمة التجارة العالمية سيفقده أكثر فأكثر القدرة على انتهاج سياسات وطنية مصممة على نحو ديموقراطي، كما انه سيكون مضطراً للقبول بأي اتفاق جديد في المستقبل عملاً ببدأ Single undertaking.

ان ملف الانضمام الى منظمة التجارة العالمية هو ملف استراتيجي يتطلب الانطلاق من رؤية شاملة اقتصادية وتنموية تهدف الى تحقيق التزامات لبنان في اطار تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 وتطوير التجارة لخدمة الاقتصاد والتنمية المستدامة. وبشكل ادق، فانه في



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

زمن شغور موقع الرئاسة وشلل المؤسسات، فان الانخراط في اتفاقيات تجارة دولية تترتب عليها انعكاسات اقتصادية وتنموية وحقوقية كبيرة لا يجب ان تمر قبل مناقشتها والتفاوض حولها على اوسع نطاق.

ان مفاوضات الانضمام يجب ان تتم بشكل تشاركي وشفاف حيث تتطلع الجهات المختلفة من الوزارات المعنية المختلفة والقطاع الصناعي والتجاري والوزارعي ونقابات عمالية ومنظمات مجتمع مدني على تفاصيل المفاوضات وتعطي الفرصة للمشاركة والتعليق على بنود الاتفاق بحيث لا يؤدي الاتفاق الى ازدهار قطاعات على حساب قطاعات اخرى في البلد.

• **ضرورة بناء قدرات المفاوضين وانخراطهم في مسارات المفاوضات في جنيف:**

من المهم التأكيد على اهمية بناء قدرات المفاوضين عن السلطة اللبنانية حول مضمون اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كما يجب نقل المعرفة ايضا لممثلي لبنان في بعثة جنيف. كما انه من الضروري تشجيع هذه البعثة على الانخراط الجدي في كافة اللقاءات والمفاوضات في جنيف، مما سيساهم في الاطلاع على مختلف جوانب عمل المنظمة وانعكاسات المفاوضات الجديدة.